تغيير ثقافة استخدام المياه بمصر .. أحد بدائل حل الأزمة

محمود أمين

فى الوقت الذى ينشغل فيه الجميع بالمتغيرات السياسية بمصر، مازالت أزمة نقص المياه قائمة ومشروع سد النهضة الاثيوبى وسدود أخرى فى الطريق وكل هذا سوف يؤثر سلبا على حصة مصر من المياه، مما استدعى الأمر التفكير فى دراسة جديدة لحل الأزمة.

وفى دراسة جديدة أجراها الخبير البيئى الدكتور حمدى هاشم عضو الجمعية الجغرافية المصرية وشعبة البيئة بالمجالس القومية المتخصصة أكد أن الفجوة المائية تتسع وتزداد معها ضغوط مشكلة ندرة المياه فى مصر، فنصيب الفرد من المياه أقل كثيرا من خط الفقر المائى الذى حددته الأمم المتحدة بـ ١٠٠٠ متر مكعب من المياه سنويا، مما يعنى أنه مع حل مشكلة سد النهضة ستظل الأوضاع الحرجة من المياه قائمة فى ظل الزيادة السكانية المطردة، وأن المصريين ليس أمامهم إلا تعلم ثقافة الاستخدام الأمثل للمياه وتعظيم الاستفادة من جميع المصادر المتاحة، ويزداد الوضع حرجا، مع مناهضة دول منابع النيل السبع بقيادة إثيوبيا لاتفاقيتى ١٩٢٩، ١٩٥٩ وإسقاط حق دولتى مصر والسودان فى الحصول على المياه بمبدأ التوارث الدولي. ويتوقع البعض أن تنقص حصة مصر بمقدار ٧ مليارات م٣، نتيجة تشييد السدود الضخمة على روافد دول المنبع لتوليد الكهرباء وحجز المياه للزراعة الدائمة والتوسع فى مساحات الغابات المروية. وذلك دون استشارة مصر بما تقتضيه الاتفاقية الأولى، ولكن بمبدأ ملكيتها لمياه الأمطار المتساقطة فوق أراضيها، ومن ثم حقها فى إقامة مشروعات الرى والكهرباء بما يلبى احتياجات خططها للتنمية البشرية، بل تحتفظ بحقها فى بيعها تلك المياه لدولتى المصب. وإلى هنا يمكن تعويض ذلك الفرق وليس سد الفجوة المائية، باستكمال بناء قناة جونجلى جنوبى السودان لتوفير نحو ١٥ مليار م٣ من المياه، التى يعاد توزيعها باتفاقية مشتركة بين الدولتين. وتجدر الإشارة إلى سيناريو إسرائيلى لانتزاع حصة من تلك المياه المضافة نظير استفادة دول المنابع حسب الحجم السكانى لكل دولة.

د. حمدى هاشم

ويقول د. حمدى هاشم إن هدف الوصول إلى حالة التوازن بين الأمن القومى للبلاد وتعظيم استخدامات المياه وتحسين جودتها، يظل رهن العمل بأسلوب الإدارة المستديمة للمياه التى تتطلب قدرا كبيرا من الكفاءة والتكنولوجيا المتقدمة فى إطار من الحوكمة لإدارة المياه. وتؤكد الدراسات علاقة قوية ومؤثرة بين إجمالى الناتج المحلى للدول ووفرة المياه وجودتها. ويظل الفرق شاسعا بين الدول الغنية والأخرى الفقيرة فى مجال بحوث التنمية المستديمة، وعلى رأسها مصادر المياه العذبة. وليست القضية تحقيق قدر من النجاح فى تخفيف ندرة المياه وإنما التغلب على الفجوة الغذائية وآثارها الواسعة بالدول الفقيرة ومنها مصر. ومن هنا يتطلب الأمر البحث عن مصادر جديدة للمياه، والاهتمام بالتركيب المحصولى والعائد الاقتصادى بما يتناسب مع استهلاك المياه.